

الى السيد وزير التجهيز والماء المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مدى قانونية انطلاق أشغال مشاريع طرقية بإقليم بني ملال دون المصادقة على الاتفاقيات أو إنجاز الدراسات القبلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

بمناسبة الاحتفال بعيد العرش المجيد، تم الإعلان عن انطلاق عدد من المشاريع الطرقية بإقليم بني ملال، من بينها تثنية الطريق الرابطة بين أولاد يعيش وقصبة تادلة، وكذا تقوية الطريق الرابطة بين أولاد مبارك وأفورار.

وحسب المعطيات المتوفرة لدينا، فإن هذه المشاريع مبرمجة ضمن اتفاقيات شراكة في إطار برنامج التنمية الجهوية لمجلس جهة بني ملال خنيفرة، والتي، وفقاً لتتبعنا، لم يتم توقيعها ولا التأشير عليها بعد، من طرف المصالح المختصة.

كما أن الاطلاع على بوابة الصفقات العمومية يُظهر أن الدراسات المتعلقة بهذه المشاريع، لم يتم الإعلان عنها إلا مؤخراً، مما يثير تساؤلات مشروعة حول قانونية الإعلان عن انطلاق أشغال لم تُستكمل مساطرها الإدارية والتقنية.

إن مثل هذه الممارسات تسيء إلى صورة المؤسسات العمومية، وتُسهّم في تقويض ثقة المواطن في جدية البرامج التنموية، وهو ما لا يخدم المصلحة العامة ولا ينسجم مع مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن صحة ما يتم تداوله بشأن عدم توقيع أو التأشير على الاتفاقيات المتعلقة بهذه المشاريع إلى حدود الساعة؟ وكيف يمكن تفسير الإعلان عن انطلاق أشغال مشاريع لم تُستكمل بشأنها المساطر القانونية، وعلى رأسها المصادقة على الاتفاقيات وإنجاز الدراسات القبلية؟ كما نسألكم في السياق ذاته، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لتوضيح ملاسبات هذا الموضوع، وضمان احترام المساطر القانونية الجاري بها العمل في مجال إنجاز المشاريع العمومية؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مريم وحساة